

طبيعة وفلسفة السيادة: تحليل مقارن للمفاهيم الغربية والإسلامية للسيادة

COMPARATIVE STUDIES OF EAST AND WEST ABOUT THE IDEA OF SOVEREIGNTY

Dr . Saad Khalid

Services Institute of Medical Sciences Lahore

ABSTRACT:

Keywords:

1. خلاصة
السيادة هي إحدى السمات الأكثر تقديرًا للنظام السياسي. ومع ذلك ، هناك بعض القضايا التي يتشارك فيها المفكرون السياسيون وجهات نظر متنافسة: مقدمو مفهوم السيادة الأصوليون ، وكيف تطور مفهوم السيادة ، وكيف يمثل صاحب السيادة إرادة الشعب ، وما هي السمات المشتركة والمميزة للسيادة بين السياسي الغربي والإسلامي المفكرين. يبحث هذا العمل في الجذور التاريخية للسيادة ويحدد الجهة التي قدمت التعريف القانوني للسيادة في البداية. تبحث هذه الورقة بشكل تقدي في مفهوم السيادة وتسلط الضوء على مساهمة الفلاسفة الغربيين والإسلاميين في وضع تصور لفكرة السيادة.

2. مقدمة
لطالما كانت الحرية الداخلية والخارجية أهم عنصر في النظام السياسي سواء كان المجتمع السياسي اليوناني أو الكومنولث المسيحي. أعطى ظهور مفهوم نظام الدولة الحديث أهمية كبيرة لمفهوم السيادة لدرجة أنه أصبح مبدأ للمفكرين السياسيين في النظام السياسي. ومع ذلك ، كان مفهوم السيادة دائمًا متناقضًا وعمامًا. هناك رأي متباين فيما يتعلق بالجذور التاريخية للسيادة: يعتقد المفكرون السياسيون الأوروبيون أن المفهوم الأكثر انتشارًا للسيادة هو مفهوم قانوني كما طرحه هوبز وأوستن. يدافع المفكرون السياسيون المسلمون عن مفهوم السيادة كما قدمه ابن أبي الربيع والفارابي وابن خلدون. إن المفهوم الذي قدمه الفلاسفة المسلمون أقدم بقرون من المفهوم الذي قدمه بودين وبنثام وهوبز وأوستن. في الإسلام ، مفهوم السيادة هو الخضوع المطلق لإرادة الله تعالى ، وهو يختلف عن مفهوم السيادة السائد في النظام السياسي الغربي الآخر. تصور هذه الورقة بشكل أساسي فكرة السيادة ، وتفويض السلطة السيادية ، وتدرس كيفية ترابط المفاهيم المختلفة.

3. السيادة: المفهوم
نظرًا لعدم وجود معنى أو تفسير فلسفي معين لمفهوم السيادة ، فقد وُجد الكثير من القضايا المتضاربة. دفعت هذه التناقضات العديد من الجهات إلى تحدي فكرة السيادة ذاتها. اتخذ هذا الموقف في البداية من قبل Triepel ولاحقًا من قبل بعض المحامين الدوليين الآخرين بما في ذلك Foulke و Willoughby. النقاشات حول مفهوم السيادة هي في الغالب ذات طبيعة قانونية ، متجنبة الجذور الفلسفية للمفهوم. استخدمت السيادة من الكلمة اللاتينية "Supremes" التي تشير إلى السلطة العليا على الآخرين. في العالم الحديث ، لم تكن فكرة السيادة ، كما فهمها اليونانيون ، موجودة اليوم.

على الرغم من حقيقة أن أفلاطون تحدث عن الملك الفيلسوف باعتباره السلطة التنسيقية النهائية ، فقد تحدث أرسطو عن حكومة واحدة وسيادة القانون ، وأشار الرومان إلى سيادة الشعب ، وتحدث اليهود عن سيادة يهوه (الله). في العصور الوسطى ، كان المسيحيون يؤمنون بالثالث كعقيدة دينية وسياسية بسبب الصراع بين البابا والإمبراطور والمشورة العامة بشأن نهائية السلطة. في التسلسل الهرمي الإقطاعي ، تم استخدام كلمتين: السيادة ، والتي ترتبط بالسلطة العليا للإمبراطور والمتسلط ، والتي تم استخدامها لسلطة اللوردات الذين هم تحتها. ظهرت الفكرة الحديثة للسيادة مع إنشاء الممالك في إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وبعض أجزاء ألمانيا.³

الارتباط بمفهوم السيادة بالسلطة المطلقة التي بدأ الملوك الوطنيون يطالبون بها لأنفسهم ليس فقط ضد اللوردات داخل مناطقهم الخاصة ، ولكن أيضًا ضد البابا الأجنبي أو الإمبراطور خارج أراضيهم. ومع ذلك ، بدأ العاهل الوطني يدعي أنه يتمتع بالسيادة في شؤونه الداخلية وسيادة في سياسته الخارجية أو الخارجية. لا يمكن أن يكون هناك تقسيم وحدود لسلطاته. يعتبر بودين وهوبز من أوائل الكتاب فيما يتعلق بالعقيدة الحديثة للسيادة ، والتي أعلنها أوستن أخيرًا في القرن التاسع عشر. يُطلق على وجهة نظر بودين وبنثام وهوبز وأوستن وجهة نظر قانونية أو فقهية للسيادة. في رأيهم ، الحاكم هو صانع القانون وهو سلطة محددة ،⁴ من التحليل التاريخي لعقيدة السيادة ، من الواضح أن جميع الكتاب المعاصرين قد أخذوا في الاعتبار فقط حضارة اليونان وروما والعصور الوسطى الأوروبية (كريستين). لقد تجاهلوا بالكامل مساهمة الحضارة الإسلامية.

وفقًا للملك الفرنسي بودين بممارسة السلطة المطلقة في جميع الشؤون. لذلك ، أشار إلى السيادة إلى السلطة العليا على مواطنيها ، وهو أمر غير مقيد بأي قانون. كان الملك يعتبر المصدر النهائي لجميع القوانين وجميع سلطاته دائمة وغير قابلة للتجزئة. كان بإمكانه صنع السلام وكانت آخر محكمة استئناف. ومع ذلك ، كانت هناك بعض القيود على سلطة الملك: فقد كان خاضعًا لقوانين الطبيعة والله ، وقوانين الأمم ، والقوانين الأساسية للمملكة وملكاتها رعاياها التي لم يستطع الاستيلاء عليها. من خلال وضع هذه القيود الواقعية والأخلاقية على سلطات السيادة ، أفسد بودان تعريفه للسيادة. بالمقابل لم يضع هوبز قيودًا واقعية أو أخلاقية على السلطة السيادية ، وبالتالي حصل على لقب أول كاتب كامل من منظور حديث للسيادة القانونية ، ويعتبره لاسكي أمير

¹ راغوفير سينغ وراغوفير سينغ ، مفهوم السيادة ، المجلة الهندية للعلوم السياسية ، المجلد 25 ، 4/3No، Conference Number for XXVI Indian Science Conference 1964: Annamalainagar (يوليو - سبتمبر - ديسمبر ، 1964) ، الصفحات 1-4.

² راجع غشاء البكارة عزرا كوهين ، نظريات حديثة عن السيادة (شيكاغو ، 1937) ، ص 82 وما بعدها.

³ أحمد إلياس ، السيادة في الإسلام ، أفق باكستان ، المجلد 11 ، العدد 3 (سبتمبر 1958) ، ص 141-146 ، المعهد الباكستاني للشؤون الدولية ، ص 141.

⁴ المرجع نفسه. ص 142

المفكرين الأحاديين. ربط هوبز السيادة بالعقد الاجتماعي ، حيث يتنازل الأفراد عن إرادتهم إلى صاحب السيادة الذي ليس له طرف في العقد الاجتماعي. على الرغم من أنه يمثل الجميع ، إلا أنه ليس مسؤولاً أمامهم. كل فعل له يعتبر فعلاً وسلطته غير محدودة وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف.⁵

وجهة نظر أوستن حول السيادة هي سلطة الرئيس الشرعي الذي لا يخضع هو نفسه لأوامر أو تعليمات أي رئيس آخر والذي بطبيعته في نهاية المطاف الجزء الأكبر من الناس في مجتمع معين ، يعتبر هذا الرئيس صاحب سيادة ويعتبر المجتمع على أنه مجتمع سياسي ومستقل. في سياق معين ، القانون هو بساطة مظهر من مظاهر الإرادة العليا وليس تعبيراً عن العقل الملازم للكون ونظام متأصل في طبيعة الأشياء. وكما يقول هوبز ، ليست الحكمة هي التي تصنع القانون ، بل السلطة. يعتقد أوستن كذلك أن القانون هو أمر صاحب السيادة الذي يجب أن يكون فوق القانون. في المراحل الأولى من تطور نظام الدولة الحديث ، كان الملك هو الذي يرمز إلى وحدة الدولة وسلطتها السيادية. لكن، تغير هذا التصور مع تطور النظام الديمقراطي والفيدرالية والدستورية. تشير الديمقراطية إلى انتقال السلطة من الملك إلى البرلمان أو إلى الشعب ، وتتطوي الدستورية على قيود على سلطات الحاكم ذي السيادة.

إذا كان المرء يؤمن بوحدة التاريخ ، فيجب عليه أيضاً أن يؤمن بوحدة تاريخ الفكر السياسي. بعد تحليل الكتاب المعاصر للعلوم السياسية على وجهه النظر القانونية للسيادة ، يمكن التأكيد على أنه من الخطأ القول إن بودان وهوبز كانا أول كتاب حديثين لتلك العقيدة في تاريخ الفكر السياسي ككل ، على الرغم من أنهم قد يكونون كذلك. تعتبر كذلك في الفكر السياسي الأوروبي. من هذا المنظور ، يجب أن يعود الفضل في كونك أول كتاب معاصرين إلى ابن الربيع والفارابي وابن خلدون على الرغم من أنهم عاشوا وماتوا في ما يسمى بالعصور الوسطى. تعود جذور مفهوم الرئيس الشرعي الذي لا يخضع لتعليمات مثل الرئيس إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولكن في كومنولث الإسلام ، منذ قرون ، الملوك العظام (الخلافه) لقد ترك بالفعل سجلاً جيداً للحكم القوي والمستقل الذي يمكن أن يعطي ما يكفي من المواد للمفكرين المسلمين ، من أجل تقديم عرض نظري للسلطة السيادية في الدولة.

في تاريخ الفكر السياسي ، ابن أبي الربيع يعتبر أول من قدم صورة واضحة للرؤية الشرعية للسيادة في عمله الأدبي.⁸ وأكد أن على الرجال أن يعيشوا حياة الاعتقاد المتبادل وبالتالي يأتون للعيش في القرى والبلدات والمدن. ولكن بسبب الخوف من الصراع بينهم ، كان من الضروري السيطرة من خلال القوانين واللوائح. إذا تواجد العديد من الحكام بينهم ، فلا بد أن تنشأ الاختلافات ، وبالتالي يجب أن تتبع العواقب الوخيمة. وسواء كانت المدينة واحدة أو أكثر ، فلا بد أن يكون هناك حاكم واحد يطيعه الجميع ، وتكون شؤون كاطراف جسده ، ينفذ أوامره حسب إرادته. كما يجب ألا يكون هناك من هو أعلى منه أو من يستطيع أن يمنعه من فعل ما يشاء.⁹

الفارابي (870 - 950 م) في عمله أكد أن العقل هو الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات وهو يفكر بالحيوان. إنه يلبى احتياجاته من خلال الوجود الجماعي لنا فهو يشكل مجموعات تتراوح بين المدن والقرى والعائلات وتجمعات الأمم. ومع ذلك ، قد تنشأ خلافات بين الناس ولا يستطيع كل إنسان بمفرده معرفة الخير ، الأمر الذي استلزم وجود مرشد يصبح قائداً لهم. ولكن إذا كان القائد بنفسه يسترشد من هو أعلى منه ، فإنه يصبح تابعاً ويصبح القائد الأعلى هو الحكيم (الحاكم) ويصبح محكمه. وهكذا ، فإن الرئيس الأول ، صاحب السيادة ، هو الشخص المستقل تماماً عن جميع القيود والقيود عن أي إنسان آخر ، ويحقق كل المعرفة والكمال بنفسه. جعل الفارابي المطلق هو الإنسان المحمّد الأسمى في المجال الذي هو أيضاً مثالي أخلاقياً وفكرياً. داخل المجال ، صلاحياته غير محدودة وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف.¹¹

أحد أعظم فيلسوف الإسلام التاريخي هو ابن خلدون (1332-1406 م) الذي ساهم في عمله¹² أن الإنسان حيوان اجتماعي ولا يمكنه أن يعيش بمفرده. ومع ذلك ، يميل الرجال إلى الشجار والصراع. ومن ثم فهم بحاجة إلى حاكم يحافظ على السلام والعدالة ليحميهم من الظلم والاستبداد من نوعهم. وبالتالي ، يجب أن يكون المجتمع رجال سيادة بشرية يجب أن تكون كلها قوية ويجب على الجميع أن يطيعوا أوامره حتى يصبح السيادة خاصاً بالإنسان الملائم لطبيعته ولا غنى عنه لوجوده. علاوة على ذلك ، فإن سلطة صاحب السيادة هي دائماً أكثر من سلطة زعم القبيلة الذي يمكنه فقط القيادة والتوجيه ولكن لا يمكنه إجبار أتباعه. وهكذا يصبح السيادة هو الحكم بالإكراه وتتركز السلطة في شخص واحد لا يرغب بأي حال من الأحوال في مشاركة سلطته مع أي رجل آخر. حتى القرآن الكريم أعلن أنه إذا كان في الكون أكثر من إله ، كان من الممكن أن تحدث الفوضى والارتباك. السيادة مطلقة وغير محدودة في سلطته. على العكس من ذلك ، فإن السيادة المتقسمة ليست سوى تناقض في المصطلحات. السيادة غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف. من الحجج المذكورة أعلاه ، من الواضح أن المفكرين المسلمين قد ساهموا بسخاء في عرض عقيدة السيادة القانونية قبل قرون من بنثام وهوبز وأوستن.¹³

4. الديمقراطية - المفهوم السياسي الإسلامي

فيما يتعلق بالإسلام ، الديمقراطية مفهوم معقد للغاية. على الرغم من حقيقة أن الديمقراطية ليست مفهوماً إسلامياً بحتاً لأن الأخير هو دين بينما يشير الأول إلى نظام سياسي ، فإن كلاهما له حدود مفاهيمية وهناك نظرية إسلامية للديمقراطية. بدون النظر إلى الفكر الفقهي الإسلامي ، لا يمكن تقدير مفهوم الديمقراطية الإسلامية ذاته. يجب قبول آفاق اكتشاف الطريقة الإسلامية للديمقراطية وذلك لتجنب الرفض المتحيز ولمواجهة الوضع المحلي. لفهم الفكرة ، من الضروري فهم روح الديمقراطية. فيما يلي أبرز سمات الديمقراطية في الغرب: إجراء بنطوي على انتخابات سياسية حرة ومنح حق الاقتراع العام. يعتبر النظام البرلماني أعلى شكل حكومي للديمقراطية مع خيار متعدد الأحزاب. توفر الديمقراطية الحماية لحقوق الإنسان وحرية التعبير واختيار التنظيم السياسي. على الرغم من حقيقة أن معظم هذه الصفات غير موجودة في العالم العربي والإسلامي اليوم ، إلا أن بعض سمات الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي تشير إلى نفس اتجاه الديمقراطية ، وهي مفاهيم عالية ومشاركة بشكل عام: العهد بين الحكام والمحكومين (العهد) وإجماع الرأي بين فقهاء الإسلام الذين يمثلون المجتمع (الإجماع) ، والتشريع بالأفضلية والإرادة الحرة (الاجتهاد) ، والعدل (العدل) ، والمصالح العامة (المصلحة) ، والمساواة (المساوات).¹⁴

⁵ المرجع نفسه. ص 142 ، 143.

⁶ عبد الملك (685 - 705 م) ، الوليد (705 - 715 م) ، هاشم (724 - 743 م) في الدولة الأموية ، وهارون الرشيد ومأمون في الخلافة العباسية.

⁷ كان ابن أبي الربيع من حاشية معتصم بالله (833-842 م).

⁸ Taddiril Mumalik-Sulukul Malikfi (طرق الحاكم في إدارة وحكومة الدولة).

⁹ أحمد إلياس ، السيادة في الإسلام ، أفق باكستان ، المجلد. 11 ، العدد 3 (سبتمبر 1958) ، ص 141-146. ، المعهد الباكستاني للشؤون الدولية ، ص. 143.

¹⁰ آراء المدينة الفضيلة (رأي أهل الرئيس أو المدينة النموذجية).

¹¹ أحمد إلياس ، السيادة في الإسلام ، أفق باكستان ، المجلد. 11 ، العدد 3 (سبتمبر 1958) ، ص 141-146. ، المعهد الباكستاني للشؤون الدولية ، ص. 144.

¹² عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة.

¹³ أحمد إلياس ، السيادة في الإسلام ، أفق باكستان ، المجلد. 11 ، العدد 3 (سبتمبر 1958) ، ص 141-146. ، المعهد الباكستاني للشؤون الدولية ، ص 145 ،

146.

¹⁴ ب. لويس ، اللغة السياسية للإسلام ، شيكاغو ، جامعة شيكاغو ، 1988 ؛ أ. بلاك ، تاريخ الفكر السياسي الإسلامي ، إنديرة ، مطبعة جامعة إنديرة ، 2001 ؛

ومن الجدير بالذكر أن الإسلام يقوم على أيديولوجية الكونية ، وهو واقع كوزموبوليتاني ويشمل البشرية جمعاء من خلال الوحي حيث يوجد الناس في نفس الخط الأفتي. في الإسلام ، لا يوجد اختلاف في العرق ، على الرغم من التأكيد على الاختلافات الدينية في بعض الأحيان. إذا كانت الكونية والعالمية من الافتراضات المسبقة للديمقراطية ، فإن الطريقة الإسلامية للديمقراطية يجب أن تركز على العالمية والعالمية الماضية. وهكذا ، يرتبط المفهوم الإسلامي للديمقراطية بالأمة التي تشير إلى مجتمع المؤمنين الذين يجمعهم الإيمان والمهنة الدينية. إذ لم يكن شخص ما مؤمناً ، فلا يمكنه أن يكون جزءاً كاملاً من المجتمع. في النظرة السياسية الغربية ، ترتبط فكرة الناس بفكرة الأمة ، لكن هذين المفهومين لم يتواجدا في الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي واستبدلا بمفهوم الأمة والخلافة¹⁵.

5. السيادة - التصورات الإسلامية وغيرها

يسلط هذا الجزء الضوء على وجهة نظر المفكرين الإسلاميين وغيرهم من المفكرين السياسيين فيما يتعلق بالسيادة ويبحث بشكل تفصيلي في كيفية تفويض السلطة السيادية وممارستها في الديمقراطيات الحديثة ودول الرفاهية. وفقاً للمفهوم الإسلامي ، فإن السيادة المطلقة على الكون كله هي لله سبحانه وتعالى. في شكل تجلي ، أوكلت هذه السيادة إلى الأنبياء (صلى الله عليه وسلم) ، والتي تم تفويضها إلى الخلافة ومن ثم إلى الناس كإمانة مقدسة. من أجل حكم الكومونولث ، تنازل الناس عن إرادتهم ، في شكل عقد اجتماعي يُعرف أيضاً باسم الدستور ، لمثلهم المنتخبين. هناك إجماع عام بين علماء الإسلام على السيادة على أن الإسلام يضع السيادة على الله تعالى ، وهو ما يفسره القرآن الكريم بشكل لا لبس فيه على أنه الملك ، أي الملك ، أي المالك الأبدي. السيادة. ومن المثير للاهتمام أن هاتين الصفتين هما أيضاً من بين أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين. علاوة على ذلك ، القرآن¹⁶ يوضح أن كل الصلاحيات تكمن في الله المقدر ، أي صاحب كل الصلاحيات. القرآن¹⁷ يفوض السيادة في شكل وكالة بشرية. بحكم إيمانهم وخضوعهم لإرادة الله ، يعتبر المجتمع المسلم أمة (شعب) تحت سيادة واحدة - خضوع كامل لله. تصور توماس هوبز بالمثل تنازل الأفراد الكامل للسلطات إلى الدولة. في الحالة السابقة ، يكون الخضوع أقوى لأنه يستسلم ويخضع الإرادة البشرية لإرادة الله وقانونه¹⁸.

وتدعو فكرة السيادة الإسلامية كذلك إلى أن الله هو الشرع والمصدر الحقيقي لجميع القوانين. ويوضح القرآن الكريم أن "الحكم لله وحده"¹⁹ وهو يعني أن شرع الله وحده مقبول لدى المسلمين. يجد طبيعة الشريعة الإسلامية ويفتح مجالات للتفسير والاجتهاد. وبالمثل ، لا يمكن لأي سلطة زمنية أن تحكم المسلمين إلا إذا كانت هذه السلطة مبنية على أمر الله تعالى. داخل المجتمع المسلم ، نفس الشيء هو جوهر "العقد الاجتماعي"²⁰. علاوة على ذلك ، لا يؤمن المسلمون فقط بوحداية الله ورسله (عليه الصلاة والسلام) ، ولكن أيضاً يطعنون القوانين التي وضعها الرب الحكيم العادل. تضمن هذه القوانين في جميع التعاملات العدالة واللعب التزيه وتوفر الحماية ضد كل أنواع الاضطهاد. المسلمون يسلمون إرادتهم للإسلام ، من أجل تنظيم حياتهم على حكم الله صاحب السيادة الحقيقية المطلقة²¹.

وباعتبار باكستان جمهورية إسلامية ، فقد أوضحت في ديباجتها للدستور أن السيادة على الكون كله لله تعالى. توضح الديباجة كذلك كيف يجب أن يمارس الشعب السلطة من خلال تمثليه المنتخبين باعتبارها أمانة مقدسة. كيف يجب أن تتماشى مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وحياة الناس مع تعاليم الإسلام²².

حسب المفاهيم الأخرى للسيادة ، مفهوم السيادة قديمة قدم عصر رجال الكهوف القدماء. عند الحديث بشكل منطقي ، يمكن ربط الرغبة في إنشاء مجتمع بالسياسة وراء القيادة. في العصور القديمة ، يجب اعتبار الرئاسة كأساس للمساعدة في مختلف مناحي الحياة. علاوة على ذلك ، يجب أن تكون القيادة قد امتلكت في بعض الأشخاص المخضرمين من العبار والحكمة. يمكن اعتبار السعي وراء مثل هذه القيادة بمثابة النضال الأولي نحو ضرورة السيادة. على الرغم من حقيقة أن آثار البحث البشري عن القيادة ، والتي أدت إلى مفهوم السيادة غير معروفة تماماً ، إلا أن مفهوم السيادة الشعبية يعتبر نتيجة لهذا النهج. يُعتقد أن عصر الدولة البوليسية ، حيث تتراكم كل الصلاحيات في شخص واحد قابل للاستبدال ، يُعتقد أنه ظهر من هذا البحث. من الناحية النظرية ، تختلف المفاهيم السياسية الإسلامية والغربية فيما يتعلق بالسيادة ، ولكنها تشترك في مصلحة مشتركة حيث يتنازل الناس عن إرادتهم للممثلين ، من أجل حكمهم.

6. طبيعة وفلسفة السيادة

لنهم طبيعة وفلسفة السيادة ، هناك حاجة لإجراء مقارنة بين توماس هوبز الذي آمن بالسيادة غير المحدودة وجون لوك الذي دافع عن فكرة السيادة المقيدة بالعقد الاجتماعي²³. وفقاً لجون لوك ، يتمتع الناس بسيادة غير محدودة ومن خلال اتفاق اجتماعي يتخلون عن إرادتهم حيث يحكمهم رجال مما يجسد مفهوم السيادة المحدودة. ومع ذلك ، فإن السيادة النهائية تقع على عاتق الشعب. يمكنهم أن يجلوا محل حكومتهم إذا تجاوزت السيادة حدود عقدهم الاجتماعي. لدى أوستن نفس وجهة النظر التي طرحها هوبز ، فكل قانون هو نتيجة أمر صادر عن صاحب سلطة تعتبر سلطته عليا وغير خاضعة لأي شخص أو ملزمة أو مقيدة بأي قانون. على العكس من ذلك ، فإن مفهوم السيادة المحدودة غير متماسك وغير منطقي.

في النظام الديمقراطي الحديث ، يمكن مفهوم السيادة غير المحدودة أن يرتبط بالبرلمان البريطاني لأنه يعتبر أسمي ولا توجد قيود دستورية على وظائفه. أثناء تطبيق فكرة السيادة غير المحدودة ، تواجه معظم الديمقراطيات مثل الولايات المتحدة والهند وباكستان صعوبات. في هذه الديمقراطيات ، حتى السلطة الحكومية تنظمها دساتير كل منها. تم تبرير هذه الحجة من قبل أوستن

كرون ، الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى ، إنديرة ، مطبعة جامعة إنديرة ، 2004 ، M. Campanini ، 'Islam e politica' ، Bologna ، Il Mulino ، 2003 ، Ferjani ، 'Le Champ Islamique et le Religieux dans le Champ Islamique' ، cit ؛ إم كامبانيني ، 'o isl mico Ilpensier' ، 2005 ، Il Mulino ، Bologna ، contemporaneo Studi In Memoria Di ، العدد 3/2 ، (Anno 24 (85 ، سلسلة نونا ، 2004) ، Piergianni Donini (2005) ، 343-352 ، Nallino Istituto per l'Oriente CA ، p. 345.

¹⁶ القرآن (51:58).

¹⁷ القرآن (2:30).

¹⁸ صادقي ، رياض أ ، مفهوم السيادة في الإسلام والمساءلة الإنسانية ، خليج تايمز ، 25 يونيو / حزيران 2004.

¹⁹ القرآن (6:57).

²⁰ في السياق الإسلامي ، نعني بالعقد الاجتماعي الأساس الذي اتفق عليه المسلمون ، بناءً على أوامر الله ، على التعاون مع بعضهم البعض والعيش معاً في شكل مجتمع منظم.

²¹ نيازى ، عمران احسان خان. ملامح الفقه الإسلامي. (1998): 91.

²² ديباجة دستور باكستان ، 1973.

²³ ماهاجان ، فيديا دهار. "الفقه والنظرية القانونية". (1987): 116.

بأن السيادة قد تقع على عاتق الشعب أو الهيئة التي تتمتع بسلطة غير محدودة. علاوة على ذلك ، يمكن للدستور أن يقيد الهيئات الحكومية. ومع ذلك ، فإن الشعب الذي يتمتع بالسيادة يمتلك سلطة غير محدودة ولكن يحكمه ممثلوه المنتخبون كما أوضح HLA Hart ، "القادة هم قادة القادة"²⁴.

7. حكومة *VIS-A-VIS* السيادة - نظرة عامة على توماس هوبز وجون لوك
السيادة والحكومة مفهومان مختلفان ولكنها مترابطة: السيادة هي السلطة العليا على المجال. وقد دافع سالوندي عن نفس الرأي بأن السيادة هي ممارسة سلطة مطلقة وغير خاضعة للرقابة داخل منطقت معينة.²⁵ حيث أن الحكومة مرتبطة بالآلية بحيث تمارس السلطة السيادية. هذه السلطة السيادية ربما يمارسها أشخاص أو هيئات. بعد توضيح هذا الاختلاف ، يمكن فهم أن الحكومة ليست هيئة ذات سيادة ، بل إن السيادة تعود إلى شخص آخر. بعد الاعتراف بهذا الاستنتاج ، يمكن للمرء أن يتحدث منطقتياً عن حكومة محدودة مقرونة بسيادة غير محدودة. يجب تطبيق مفهوم الحكومة المحدودة والسيادة غير المحدودة على الديمقراطيات الدستورية حيث يمتلك الناس سلطة غير محدودة ويعتبرون ذو سيادة. ومع ذلك ، فإن الحكومة التي تمارس السلطة السيادية نيابة عن الناس تخضع لقيود دستورية. كما أوضح جون لوك ، يتمتع الناس بسيادة غير محدودة ولديهم سيطرة معيارية لتحدي حكومتهم أو أي جزء منها إذا تجاوزت الحكومة حدودها المحددة دستورياً. وبالمثل ، فإن السيادة الشعبية والديمقراطية مفهومان نظريان مختلفان: الأول يتطلب أن يكون للناس دستور بالإضافة إلى حكومة من اختيارهم. دافع كل من لوك وهوبز عن مفهوم السيادة الشعبية. وفقاً لهم ،

على عكس هذا النهج ، قد يختار الناس نظاماً بديلاً للتجمع يشكل ديمقراطية مباشرة أو غير مباشرة. حذر هوبز الناس من ارتكاب خطأ إذا فوضوا السلطة السيادية في الجسم الجماعي من الرجال. بالمقابل ، اعتبر لوك أن الناس لا يمكن أن يكونوا آمنين إلا إذا تم وضع السلطة السيادية في تجمع ديمقراطي بدلاً من تفويض السلطة إلى فرد قد يتحول إلى استبدادي. قد يُطلق على تفويض الصلاحيات هذا إلى الهيئة الجماعية للأشخاص البرلمان أو مجلس الشيوخ أو أيًا كان ما يجلو لك. إنه يعتقد أنه من الضروري أن يكون للهيئة الجماعية سلطة عليا على الكومنولث. كلاهما أهل جعل الدستور أكثر ديمقراطية ، من أجل جعله خياراً شائعاً.²⁶

على الرغم من حقيقة أن كلا من الحكومة والسيادة هما فكرتان مختلفتان ، إلا أن كلاهما مترابط ويمكن تطبيقهما على نفس الهيئة. يعتقد هوبز أنه في تفويض السلطة السيادية ، هناك انتقال مطلق للسلطة من الأفراد إلى صاحب السيادة السياسية ، الذي يتمتع في النهاية بسلطة مطلقة. وفقاً لهوبز ، من أجل حكم الكومنولث ، يجب أن تمتلك الهيئة الحكومية العليا السيادة العليا وتتمتع بسلطات وسلطات غير محدودة. وعلى العكس من ذلك ، فإن مفهوم السيادة المحدودة سيلغى وجود حكومة مستقرة. اعتبر المفكرون السياسيون الأوروبيون أن جان بودان هو أول من قدم فكرة السيادة المطلقة وغير المقسمة والدائمة.²⁷ من المسلم به أن كلاً من الحكومة والسيادة مختلفتان من الناحية المفاهيمية ، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تطبيق كليهما على نفس الفرد أو المجموعة.²⁸ عند الحديث في سياق السلطة غير المحدودة للبرلمان البريطاني ، هناك جانب مزدوج من القيود: الخارجية والداخلية. يشير الأول إلى التخوف من العصيان أو مقاومة القانون من قبل غالبية الناس بينما ينشأ اللاحق من ممارسة السلطة السيادية.

8. خاتمة

السيادة هي العنصر الأكثر أهمية في أي نظام سياسي وهي تخضع دائماً للمناقشات والتناقضات. في عرض عقيدة السيادة ، يعجب المفكرون السياسيون الغربيون بإسهامات بودان وهوبز وأوستن ، بينما يعترف المفكرون السياسيون المسلمون بالمساهمات الأدبية لابن الربيع والفارابي وابن خلدون. تشير السيادة إلى السلطة العليا على الآخرين. أدى إنشاء مملكة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وبعض أجزاء من ألمانيا إلى الفكرة الحديثة للسيادة ، والتي بدأ الملوك الوطنيون يطالبون بها لأنفسهم داخل نطاقهم وكذلك ضد الأباطرة الأجانب خارج أراضيهم. بقدر ما يتعلق الأمر بالعقيدة الحديثة للسيادة ، اعتمد المفكرون السياسيون الغربيون بودان وهوبز ليكونا الكتاب الأوائل ، التي ذكرها أوستن أخيراً في القرن التاسع عشر ووصفها بالنظرة الفقهية للسيادة. يجب على المؤمنين بوحدة التاريخ أيضاً أن يؤمنوا بوحدة تاريخ الفكر السياسي. إن النظرة الحديثة للعلوم السياسية إلى النظرة القانونية لسيادة بودان وهوبز المحرومة من المصادقية ليكونا الكتاب الأوائل المعتمدين لابن ربيع والفارابي وابني خلدون ليكونوا أول كتاب لعقيدة السيادة كما عاش هؤلاء الفلاسفة المسلمون و مات قبل قرون من قبل بودان وهوبز وأوستن. توفر مساهمتهم الأدبية أدباً كافياً للعلماء المسلمين ، من أجل رسم عرض نظري لعقيدة السيادة. كل من الديمقراطية وتفويض السلطة السيادية هما عنصران أساسيان للسيادة. على الرغم من أن الديمقراطية ليست مفهوماً إسلامياً حصراً ، تشترك نظرية الديمقراطية الإسلامية في بعض السمات المشتركة مثل العهد ، والإجماع ، وعدل ، والمصالح ، والمساواة. علاوة على ذلك ، الإسلام عالمي والمفهوم الإسلامي للسيادة مرتبط بالأمة ويقوم على المساواة ويثبط العنصرية.

أخيراً ، السيادة والحكومة مفهومان مختلفان ولكن متداخلين ، ويمكن أن يكونا موجودين في هيئة واحدة. ويقدر ما يتعلق الأمر بتفويض السيادة ، فإن الكتاب الإسلاميين يؤيدون أن السيادة على الكون كله تعود إلى الله تعالى ، وهي مفضولة للأنبياء (صلى الله عليه وسلم) ومنهم إلى الخلافة والشعب كأمانة مقدسة. على العكس من ذلك ، ربط المفكرون السياسيون الغربيون فكرة السيادة بتأسيس مجتمع استلزم حكم الشعب من خلال ممثلهم الذين استسلم لهم الشعب إرادتهم. بغض النظر عن الاختلاف ، فإن كلا المفهومين يشتركان في نفس الرأي فيما يتعلق بتفويض المثاليين لحكم الكومنولث ، وهي السمة المميزة للديمقراطية.

فهرس

1. أ. بلاك ، تاريخ الفكر السياسي الإسلامي ، إذبنة ، مطبعة جامعة إذبنة ، (2001).
2. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة.
3. أحمد إلياس ، السيادة في الإسلام ، أفق باكستان ، المجلد. 11 ، العدد 3 (سبتمبر 1958) ، الصفحات 141-146 ، المعهد الباكستاني للشؤون الدولية.

²⁴Wilfrid J ،Waluchow. "نظرية القانون العام للمراجعة القضائية". أكون. J. جوريس. 52 (2007):24.

²⁵ماهاجان ، فيديا دهار. "الفقه والنظرية القانونية". (1987): 111.

²⁶الكسندر ، لاري ، أد. الدستورية: الأسس الفلسفية. (مطبعة جامعة كامبريدج ، 2001): 272-273.

²⁷المصدر السابق ، ص 116.

²⁸Waluchow ، ويل. "الدستورية". (2001).

4. الكسندر ، لاري ، أد. الدستورية: الأسس الفلسفية. (مطبوعة جامعة كامبريدج ، 2001):272-273.
5. ب. لويس ، اللغة السياسية للإسلام ، شيكاغو ، جامعة شيكاغو (1988).
6. راجع غشاء البكارة عزرا كوهين ، نظريات حديثة عن السيادة (شيكاغو ، 1937) ، ص 82 وما بعدها.
7. Ferjani ، Le Politique et le Religieux dans le Champ Islamique ، cit: إم كامباني ، Il Mulino ، naBolog ، Il Pensiero isl mico contempor neo ، (2005).
8. إم كامباني ، إسلام وبولتيكا ، بولونيا ، إيل مولينو ، (2003).
9. ماهاجان ، فيديا دهار. "الفقه والنظرية القانونية". (1987).
10. ماسيو كامباني ، الديمقراطية في المفهوم السياسي الإسلامي ، أورينت مودرنو ، سلسلة نوبا ، (85 Anno 24) ، العدد. 3/2 ، Studi In Memoria Di Piergiovanni Donini ، (2005) ، 352-pp.343 ، Istituto per l'Oriente CA Nallino.
11. نيازي ، عمران احسان خان. ملامح الفقه الإسلامي. (1998).
12. كرون ، الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى ، إدنبرة ، مطبعة جامعة إدنبرة (2004)
13. ديباجة دستور باكستان ، 1973.
14. راغوفر سينغ وراغوفر سينغ ، مجلة الهندية للعلوم السياسية ، المجلد. 25 ، رقم 4/3 ، رقم المؤتمر السادس والعشرون للمؤتمر الهندي للعلوم السياسية 1964: أنامالانجار (يوليو - سبتمبر - ديسمبر ، 1964).
15. صادقي ، رياض أ. ، مفهوم السيادة في الإسلام والمساءلة الإنسانية ، خليج تايمز ، (25 يونيو / حزيران 2004).
16. Taddiril Mumalik-Sulukul Malikfi (طرق الحاكم في إدارة وحكومة الدولة).
17. القرآن
18. Waluchow ، ويل. "الدستورية". (2001).
19. Wilfrid J ، Waluchow. "نظرية القانون العام للمراجعة القضائية." أكون. J. جوريس. 52 (2007).